مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal For Researches And Scientific Activities
العدد الثاني عشر
سبتمبر September 2025
المجلد الاول

# الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية: دراسة في الواقع والأسباب

أ. حميدة رمضان الجمل
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية صرمان / جامعة صبراتة
Hameed.aljamaal@gmail.com

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الدول المتقدمة، مع تركيز خاص على الولايات المتحدة، من خلال استعراض الأسباب المؤدية لها، والآثار المترتبة عليها، وسياسات الضبط المستخدمة. تُعزى الأسباب إلى عوامل داخلية مثل الفقر، البطالة، النزاعات، وانعدام الاستقرار السياسي، وكذلك دافِع شخصي مثل الرغبة في تحسين المستوى المعيشي. من جهة التأثيرات، تُحدث الهجرة غير الشرعية تحديات للأمن الوطني، والاقتصاد، والبنية الاجتماعية للدول المستقبلة، بما في ذلك الضغط على الخدمات العامة والمنافسة على الوظائف. وأخيرًا، تُظهِر السياسات المعتمدة – من تعزيز الرقابة على الحدود، إصلاح قوانين الهجرة، إلى برامج للتنظيم أو تسوية وضع المهاجرين غير الشرعيين – محاولات متباينة استجابةً لهذه الظاهرة، ولكنها تواجه صعوبات تطبيقية وأخلاقية كبيرة.

**الكلمات المفتاحية:** الهجرة غير الشرعية، الولايات المتحدة الأمريكية.

**Summary:**

This study aims to analyze the phenomenon of illegal immigration to developed countries, with a particular focus on the United States, by reviewing its causes, consequences, and control policies. The causes are attributed to internal factors such as poverty, unemployment, conflict, and political instability, as well as personal motivations such as the desire to improve one's standard of living. In terms of impact, illegal immigration poses challenges to the national security, economy, and social structure of receiving countries, including pressure on public services and competition for jobs. Finally, the policies adopted—from strengthening border controls and reforming immigration laws to programs to regularize or regularize the status of illegal immigrants—show varying attempts to respond to this phenomenon, but they face significant practical and ethical challenges.

**Keywords**: illegal immigration, United States.

Copyright for the journal © 1 حقوق الطبع محفوظة للمجلة

**المقدمة:**

تُعد الهجرة غير الشرعية من القضايا الدولية المعاصرة التي أثارت جدلاً واسعًا في الأوساط السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نظراً لتزايد تدفق الأفراد من الدول النامية إلى الدول المتقدمة بطرق غير قانونية. وتُعزى هذه الظاهرة إلى مجموعة من العوامل، أبرزها الفقر، البطالة، النزاعات المسلحة وانعدام الاستقرار السياسي، فضلاً عن الطموح في تحسين مستوى المعيشة والبحث عن فرص أفضل في الخارج. ورغم أن الهجرة تمثل في جوهرها تعبيرًا عن حق الإنسان في التنقل والسعي نحو الأفضل إلا أن تجاوزها للأُطَر القانونية يجعل منها تحديًا حقيقيًا للدول المستقبلة، لما تفرزه من تداعيات على الأمن، والاقتصاد، والنسيج الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من حيث أسبابها، وآثارها، والسياسات المتبعة للحد منها، مع التركيز على النماذج العالمية، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الوجهة الأبرز للمهاجرين غير الشرعيين.

**مشكلة الدراسة:**

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات التي تشكل جوهر الإشكالية، وهي:

- ما الدوافع التي تقف وراء هجرة الأفراد إلى الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما الآثار الإيجابية والسلبية التي تترتب على الهجرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما الآليات والإجراءات التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة الهجرة غير الشرعية والحدّ من تداعياتها؟

**أهمية الدراسة:**

**1. الأهمية النظرية:**

تتجلى في تناول الدراسة لظاهرة الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحوّلت من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى مشكلة تؤثر في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

**2. الأهمية العلمية:**

تُبرز الدراسة آثار الهجرة، خاصة غير الشرعية، على المجتمع الأمريكي، وتسهم في تحليل السياسات المتبعة لمواجهتها واقتراح حلول تقلل من آثارها السلبية.

**أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على دوافع الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.
- تحليل الآثار الإيجابية والسلبية للهجرة على المجتمع الأمريكي.
- دراسة الآليات التي تعتمدها الولايات المتحدة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتحديات الناتجة عنها.

**فرضية الدراسة:**

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ناتجة عن مجموعة من الأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تدفع الأفراد للانتقال إليها. كما تفترض الدراسة أن الولايات المتحدة تعتمد أساليب واستراتيجيات محددة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتسعى من خلال تلك السياسات إلى الحد من آثارها ووضع حلول فعّالة للسيطرة عليها.

**منهجية الدراسة:**

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف وصف ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وتحليل أسبابها، وآثارها، والآليات المعتمدة لمواجهتها، من خلال دراسة البيانات والمعلومات المتاحة المتعلقة بالموضوع.

**هيكلية الدراسة:**

تنقسم هذه الدراسة إلى مقدمة، وذلك على النحو الآتي:

**المبحث الأول:** ماهية الهجرة غير الشرعية

**المطلب الأول:** مفهوم الهجرة غير الشرعية

**المطلب الثاني:** أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية

**المبحث الثاني:** الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

**المطلب الأول:** آثار الهجرة غير الشرعية على الولايات المتحدة الأمريكية

**المطلب الثاني:** آليات الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

## المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.

تعتبر الهجرة من أبرز الظواهر الاجتماعية التي حظيت باهتمام الباحثين وصانعي السياسات على حدّ سواء، وذلك لما لها من آثار عميقة على المستويات المحلية، الإقليمية، والدولية، فقد تطورت هذه الظاهرة لتأخذ أبعادًا جديدة في العلاقات الدولية، نتيجة لاتساع نطاقها وتزايد تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويُعد انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بحثًا عن ظروف معيشية أفضل سلوكًا فطريًا وحقًا إنسانيًا أصيلًا، أقرّته المواثيق والاتفاقيات الدولية، إلا أن هذا الحق شهد في العقود الأخيرة انحرافًا عن المسار القانوني المشروع، ليأخذ شكلاً غير شرعي، يتمثل في تنقلات سكانية لا تحترم القوانين الوطنية للدول المستقبِلة. (دريدي 2020: 9)

وهذا التحول في طبيعة الهجرة يستوجب منا الوقوف على مفهوم "الهجرة غير الشرعية"، وتحديد أبعادها القانونية والاجتماعية، لتمييزها عن غيرها من أشكال الهجرة الأخرى.

### المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

يقصد بمفهوم الهجرة غير الشرعية دراسة العوامل التي ساهمت في انتشارها، بهدف الوصول إلى الأسباب الجوهرية لهذه الظاهرة، مما يساعد على تحليلها واستخلاص الحلول المناسبة للحد منها، لذلك، كان من الضروري في البداية التعريف بها قبل التعمق في دوافعها وأسبابها. (بورزق2018 : 280)

ومن الجدير بالذكر أن تحديد تعريف موحد للهجرة غير الشرعية لم يحظَ بإجماع بين الفقهاء والباحثين، نظرًا لأن هذه الظاهرة حديثة نسبيًا، بالإضافة إلى اختلاف وجهات نظر الدول حيالها، سواء من حيث دول المنشأ، أو الدول المقصودة، أو حتى دول العبور، انطلاقًا من أهمية وجود تعريف واضح للهجرة غير الشرعية، بذل فقهاء القانون جهودًا كبيرة لوضع تعريف قانوني لجريمة الهجرة غير الشرعية، كما تناولتها المواثيق والبرتوكولات الدولية، والقوانين الوطنية المختصة بمكافحة هذه الجريمة ومعاقبة مرتكبيها، الأمر الذي أدى إلى وجود تعريفات متعددة لهذه الظاهرة.

#### أولاً: التعريف اللغوي للهجرة:

عرّف البقاعي عام 1997 الهجرة بأنها مشتقة من الفعل "هجر" و"هجران"، حيث أوضح غبن فارس أن جذور الكلمة (الهاء، الجيم، الراء) تحمل معانٍ مختلفة؛ فالأولى تدل على القطيعة، والثانية على شدّ شيء وربطه (دريدي 2020: 10).

ويُعدّ الهجر ضد الوصل، وكذلك الهجران، بمعنى ترك مكان ما والابتعاد عنه. ومن الأمثلة على ذلك، قولهم: "هاجر القوم من دار إلى دار"، أي تركوا المكان الأول". (دكاني 2021: 2)

أما في المعجم الخاص بابن منظور، فالهجرة تعني "ترك الشيء، والهجر إلى الشيء تعني الانتقال إلى غيره، والهجر بالكسر يشير إلى الخروج من أرض إلى أخرى".

فالهجرة كلمة مشتقة من فعل هاجر يهاجر ، الذي يعني ترك الشيء أو الإعراض عنه ،أما الهجرة فيقصد بها الخروج من أرض إلى أخرى. (ابن منظور 2000: 22)

**ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للهجرة:**

يُعرف مصطلح الهجرة اصطلاحًا: بأنها ظاهرة جغرافية تعبّر عن حركة ديناميكية للسكان، تتمثل في انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من مكان إلى آخر، مع تغيير مكان الاستقرار الاعتيادي. وهذا التعريف يشمل كلا من الهجرة الشرعية وغير الشرعية. (دريدي 2020: 10)

أما الهجرة غير الشرعية، فتعرف اصطلاحًا بأنها دخول المهاجرين إلى البلاد بدون تأشيرات أو أذونات دخول مسبقة أو لاحقة.

وعرفت منظمة الهجرة الدولية الهجرة غير الشرعية بأنها التنقل العابر للحدود الدولية أو الإقامة بطريقة مخالفة لقوانين الهجرة المعمول بها. كما تُعرف الهجرة غير الشرعية أحيانًا باسم الهجرة السرية، ويقصد بها عدم التزام بعض الأفراد بالشروط الرسمية والقانونية المتعلقة بانتقالهم وإقامتهم في دولة معينة.

وفي ذات السياق، عرّف المكتب الدولي للعمل (BIT) المهاجر غير الشرعي بأنه كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة التراخيص القانونية اللازمة.

**التعريف الفقهي للهجرة غير الشرعية:**

لم يتمكن الفقه الدولي من التوصل إلى تعريف موحد لظاهرة الهجرة غير الشرعية، نظرًا لتعقيدها وتباين مواقف الدول والباحثين حيالها. ومع ذلك، عرفها بعض الفقهاء على أنها قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو غير مرخّص له بالإقامة فيها، بالتسلل عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو الدخول إلى الدولة من خلال أحد منافذها الرسمية باستخدام وثائق أو تأشيرات مزورة. وغالبًا ما تكون هذه الهجرة جماعية في طبيعتها، ونادرًا ما تحدث بشكل فردي.

ولعل من أكثر التعريفات وضوحاً وشمولية في هذا الشأن، تعريف الدكتور أحمد رشاد سلام حيث عرفها بأنها: خروج الشخص من إقليم دولته، أو دولة أخرى، دون الحصول على موافقتها أو لفترة ما أو لغرض ما واستمراره على إقليمها بغرض الإقامة عقب انتهاء فترة السماح، أو دخوله إلى إقليم تلك الدولة من منفذ غير شرعي حاملاً مستندات غير حقيقية مخالفاً بذلك لوائحها ونظمها الداخلية والقواعد المتعارف عليها دوليا. (مجدوب 2020: 8)

وفي هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى بعض المصطلحات التي قد تتشابه مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو ترتبط بها، وذلك بغية تمييزها عن بعضها البعض، وفهم أوجه الشبه والاختلاف بينها.

فاللجوء السياسي على سبيل المثال؛ عرفه القانون الدولي بأنه الحماية التي تمنحها الدولة على أراضيها أو في أي مكان خاضع لسلطتها لفرد طلب منها هذه الحماية، فحق اللجوء حماية قانونية تمنحها الدولة لشخص أجنبي في مواجهة أعمال دولة أخرى، وهو ما يعني وروده على خلاف الأصل العام للعلاقة بين الدولة وموطنيها ولهذا فأنه لا يمنح إلا لضرورة تقتضيه، فيتحدد نطاقه بمداها.

**أما النزوح:** فهو حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، وأهم ما يميز النزوح عن اللجوء إنه يحدث رغماً عن إرادة النازح، بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة، كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف أو التصحر أو أي كوراث أخرى قد تدفع الفرد إلى النزوح ومغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر.

يضاف إلي ذلك إن النازح لا يعبر الحدود الدولية على خلاف اللاجئ والمهاجر الشرعي.

في حين أن ظاهرة تهريب البشر، والتي تنشط غالبًا في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة هي تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنًا له، ولا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية.

**الهجرة غير الشرعية: مفهومها وأبعادها العالمية.** (غريب، صويلح 1945: 3)

الهجرة غير الشرعية، وتُعرف أيضًا بالهجرة السرية أو غير النظامية، هي ظاهرة عالمية لا تقتصر على منطقة دون أخرى، وتشمل دولًا متقدمة ونامية على حد سواء.

تتمثل في الانتقال إلى دولة أخرى دون الالتزام بالقوانين المنظمة للهجرة، من خلال وسائل مثل عبور الحدود بطرق غير قانونية، أو استخدام تأشيرات مزورة، أو الإقامة بعد انتهاء التأشيرة.

وتعود دوافعها إلى البحث عن فرص عمل، أو تحسين الظروف المعيشية، أو الهروب من الحروب والنزاعات، أو الانبهار بصورة الحياة في الدول المتقدمة كما يُروّج لها إعلاميًا.

**تطور المفهوم في الأدبيات القانونية:**

شهد مفهوم الهجرة غير الشرعية تطورًا لافتًا في الأدبيات القانونية والسياسية الغربية. ففي البداية، كان يُطلق على الظاهرة اسم "الهجرة غير الموثقة (Undocumented Migration) "، إلا أن المفهوم تطور لاحقًا وبدأ يرتبط بمفاهيم الأمن البشري (Human Security) والهجرة والإتجار بالبشر (Migration and Human Trafficking)، بل وامتد ليُربط أحيانًا بظواهر أخرى مثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية .(Transnational Organized Crime)

**التعريف القانوني للهجرة غير الشرعية:**

بصفة عامة، تُعرف الهجرة غير الشرعية بأنها:

"كل عملية دخول أو إقامة في دولة أجنبية تتمّ بالمخالفة الصريحة لقوانين وأنظمة الهجرة المعمول بها في تلك الدولة".

وتشمل مظاهر الهجرة غير القانونية ما يلي:

- عدم حمل المهاجر لأي جواز سفر أو وثائق سفر قانونية صادرة عن دولته الأصلية.
- عدم الحصول على إذن رسمي مسبق من الدولة المستقبِلة لدخول أراضيها.
- استخدام وسائل احتيالية أو خطيرة للدخول، مثل التهريب أو الوثائق المزورة.
- مغادرة الوطن الأصلي والدخول إلى دولة أخرى دون المرور عبر الإجراءات القانونية المنظمة للهجرة. (صبري 2023: 21-22)

**المطلب الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية:**

تُعتبر الهجرة إحدى الظواهر العالمية المعقدة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من دول العالم. وعلى الرغم من أن الهجرة ليست ظاهرة حديثة، إذ بدأت منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلا أنها تحولت تدريجيًا من هجرة شرعية إلى تدفق كبير للمهاجرين بطرق غير شرعية، خاصة بعد أن أغلقت العديد من الدول أبواب الهجرة الشرعية أمام الراغبين في التنقل.

ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، فقد شهدت أعداد المهاجرين غير الشرعيين زيادة كبيرة نتيجة الأزمات الاقتصادية العميقة التي تمر بها العديد من الدول. وعلى الرغم من تعدد أسباب الهجرة، يمكن تلخيصها في خمسة أسباب رئيسية، وهي: (عبد الفتاح 2014: 501)

- **الأسباب الاقتصادية:**

رغم تعدد العوامل التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من بلادهم، تظل الأسباب الاقتصادية من أهم المحركات الرئيسية لهذه الظاهرة. إذ يلعب التفاوت الكبير في المستوى الاقتصادي بين الدول دورًا كبيرًا في دفع المهاجرين إلى التدفق نحو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع مقارنة بالدول المصدرة للمهاجرين. هذه الدول غالبًا ما تعاني من غياب الخطط التنموية الاقتصادية، وانخفاض مستويات المعيشة، وانتشار البطالة، وضعف الأجور، إلى جانب الفساد وسوء توزيع الثروات، إضافة إلى التخلف الاقتصادي الذي يعم مؤسسات الدولة المختلفة.

- **الأسباب السياسية:**

تُعد الحروب من الأسباب الرئيسية للهجرة، خاصة عندما تكون بأعداد كبيرة. ولم تعد الحروب مقتصرة على النزاعات الدولية فقط، بل امتدت إلى الحروب الداخلية والنزاعات العرقية والأثنية، مما يؤدي إلى نزوح السكان بحثًا عن الأمن والسلام. تشير اللجنة الدولية للصليب الأحمر (2016) إلى أن غالبية الدول التي تصدر المهاجرين تعاني من عدم الاستقرار السياسي والأمني، بالإضافة إلى ضعف المشاركة السياسية، وغياب الديمقراطية، وانتشار الفساد والأزمات. وقد أدت الصراعات الأمنية إلى الهجرة القسرية، حيث بلغ عدد المهجرين قسرًا واللاجئين نحو 68.5 مليون شخص في منتصف عام 2018، وجاء العدد الأكبر منهم من دول مثل جنوب السودان، وسوريا، وأفغانستان (2019).

- **الأسباب الثقافية:**

نتيجة للتطور الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصال، وزيادة التواصل بين المجتمعات، اطلع الأفراد على ثقافات مختلفة وأساليب حياة جديدة. كما أن العديد من دول العالم تعاني من انخفاض مستويات التعليم والبحث العلمي، مما دفع بالكفاءات العلمية إلى الهجرة نحو الدول المتقدمة علميًا، أملاً في تحقيق طموحاتهم المهنية والعلمية. (الدليمي 2017)

- **الأسباب الاجتماعية:**

لا تقتصر دوافع الهجرة على الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية فقط، بل تلعب الأسباب الاجتماعية دورًا كبيرًا أيضًا. إذ يسعى الفرد للهجرة لتحقيق حلم النجاح والتميز الاجتماعي الذي قد يكون غير متاح في بلده بسبب الفقر والبطالة. كما أن تطور التكنولوجيا، خصوصًا في مجالات الإعلام والاتصالات، ساهم في تسهيل تبادل المعلومات، حيث توفر هذه الوسائل للأفراد معلومات واسعة حول إيجابيات وسلبيات الهجرة، والطرق المختلفة التي يمكن اتباعها للهجرة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية، مما يؤثر بشكل كبير على قراراتهم واختياراتهم في كيفية تنفيذ عملية الهجرة. (سليمان 2015: 257- 258)

- **الأسباب الديموغرافية:**

تُعتبر الزيادة السكانية من الأسباب المهمة التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من بلدانهم، خاصة في الدول التي تعاني من محدودية الموارد الطبيعية والاقتصادية. إذ تؤدي الزيادة السكانية إلى إعاقة تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تقلل من فرص العمل المتاحة، لا سيما لفئة الشباب، مما يدفعهم للجوء إلى الهجرة بحثًا عن حياة أفضل وفرص عمل لائقة في دول أخرى.

وترى الدراسة أن من أبرز الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة من المنطقة العربية، خصوصًا في السنوات الأخيرة، هو عدم الاستقرار الأمني والسياسي، إلى جانب غياب منهجية واضحة للنمو الاقتصادي. وقد أدى ذلك إلى تراجع فرص العمل المتاحة، مما دفع بالكفاءات والعقول المتميزة إلى الاستجابة للمغريات المقدمة من الدول الغربية والهجرة إليها. (عمراني 2015: 99-101)

**دوافع الهجرة إلى الولايات المتحدة وآلية التجنيس:**

تُدفع أعداد كبيرة من المهاجرين، خاصة من أمريكا الوسطى والجنوبية، للهجرة إلى الولايات المتحدة بسبب مجموعة من العوامل، منها : توفر فرص العمل والأجور المرتفعة، رغبة العائلات في دعم دخلها بتحويلات مالية، ، الهروب من الحروب وانعدام الأمن، ضعف الخدمات المالية في بلدانهم، وتُعد الولايات المتحدة جاذبة للمهاجرين أيضًا بسبب إمكانية الحصول على الجنسية عبر "التجنّس"، الذي يشترط الإقامة لمدة 5 سنوات، السلوك الحسن، اجتياز اختبارات اللغة والمعرفة، وأداء قسم الولاء للدستور الأمريكي. (صالي 2014: 118-120)

## المبحث الثاني: الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من أبرز الدول التي تواجه ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل مستمر ومتزايد، نظرًا لما تتمتع به من مكانة اقتصادية وسياسية واجتماعية جذابة للمهاجرين من مختلف أنحاء العالم. شهدت الولايات المتحدة على مدار عقود تدفقات كبيرة من المهاجرين الساعين لتحسين ظروف حياتهم، حيث يُنظر إليها كمكان يوفر فرص عمل، تعليم، وأمانًا نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، ومع تشديد قوانين الهجرة وفرض القيود على الحدود، تحول العديد من المهاجرين إلى استخدام طرق غير قانونية للدخول إلى البلاد، ما جعل ظاهرة الهجرة غير الشرعية تحديًا معقدًا يثير نقاشات سياسية واجتماعية مستمرة في الولايات المتحدة.

في هذا المبحث، سنناقش الآثار المترتبة على الهجرة غير الشرعية في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الآليات والإجراءات التي تعتمدها الحكومة الأمريكية لمواجهة هذه الظاهرة. (بلخيرة 2013: 204-206)

### المطلب الأول : أثار الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية :

نتج عن الهجرة غير الشرعية آثار إيجابية وأخرى سلبية، يمكن تلخيصها كما يلي:

**أولا : الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية:**

تُعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة ذات أبعاد فردية بامتياز، حيث يرتبط قرار الهجرة غالبًا بخيارات شخصية للمهاجرين. وعلى الرغم من المخاطر المرتبطة بهذه الظاهرة، إلا أن لها بعض الإيجابيات التي تساهم في تعزيز الاقتصاد والمجتمع في الدول المتقدمة، ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية.

يساهم المهاجرون، حتى غير الشرعيين منهم، في تقليل نسب البطالة عبر شغلهم وظائف قد تكون غير مرغوبة لدى السكان المحليين. كما يلعبون دورًا مهمًا في تحويل العملات الأجنبية إلى بلدانهم الأصلية، مما يدعم اقتصادات تلك الدول ويخلق شبكة من التحويلات المالية التي تعود بالفائدة على المستوى الدولي.

مع ذلك، فإن الهجرة غير الشرعية تؤثر على المجتمعات في كل من الدول المصدرة والمستقبلة للمهاجرين، ما دفع الجدل حول هذه الظاهرة إلى اكتساب طابع سياسي واسع النطاق في الولايات المتحدة. وأدت هذه الخلافات إلى فرض العديد من القيود والضوابط على جميع أنواع المهاجرين، سواء

الشرعيين القادمين للعمل، أو لم شمل الأسرة، أو حتى اللجوء، بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين. تلعب الهجرة دورًا كبيرًا في عمليات النمو السكاني في مناطق متعددة حول العالم. ففي الفترة بين عامي 2000 و2015، ساهمت الهجرة الصافية بحوالي 42% من النمو السكاني في قارة أمريكا الشمالية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الفترة بين 2010 و2015، أضافت الهجرة – سواء الشرعية أو غير الشرعية – إلى جانب المواليد من أبناء المهاجرين، نحو 8.3 مليون نسمة، وهو ما يعادل 87% من إجمالي النمو السكاني في البلاد، تسهم الهجرة أيضًا بدور إيجابي في اقتصاد الولايات المتحدة، حيث يشغل المهاجرون وظائف تميل العمالة المحلية إلى تجنبها، مثل أعمال البناء والتشييد التي غالبًا ما تكون ذات عائد مادي منخفض. وهذا يؤدي إلى نقص في العمالة في هذه القطاعات، وهو ما تعوضه القوى العاملة المهاجرة التي تقبل بالأجور المنخفضة، مما يساعد في استمرارية النشاط الاقتصادي في هذه المجالات.

ولا يقتصر الدور الإيجابي للهجرة على الدول المستقبلة للمهاجرين فقط، بل يمتد تأثيرها أيضًا إلى المهاجرين أنفسهم، حيث يتأثرون بالمبادئ الديمقراطية والقيم الاجتماعية التي تسود في البلدان التي يهاجرون إليها، مما يساهم في تعزيز وعيهم السياسي والاجتماعي. (شوقي 2018: 47– 49)

**ثانيًا: الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية :**

تواجه الدول المستقبلة للمهاجرين، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، العديد من التحديات الناتجة عن الهجرة غير الشرعية. فقد تحولت قضايا الهجرة من مجرد قضايا ذات طابع اقتصادي واجتماعي إلى ملفات تمس الأمن والسيادة الوطنية، وأصبحت من أبرز القضايا التي تثير جدلًا سياسيًا واسعًا في العديد من الدول.

وتتجلى الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية في عدة جوانب، أبرزها: الآثار الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، والقانونية. وفيما يلي استعراض لأهم الآثار الاقتصادية:

- **الآثار الاقتصادية :**

تمثل الهجرة غير الشرعية عبئًا اقتصاديًا على الدول المستقبلة، إذ تتحمل الحكومات مسؤولية توفير فرص العمل، والسكن، والخدمات الصحية والتعليمية للمهاجرين، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ووفقًا لدراسة نُشرت عام 2013، فإن الزيادة المستمرة في أعداد المهاجرين تؤثر سلبًا على سوق

العمل، إذ تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين المواطنين، بسبب التنافس الحاد بين العمالة المهاجرة – التي تقبل غالبًا بأجور منخفضة ووظائف متدنية – وبين المواطنين الذين يتمتعون بمؤهلات أعلى، ويرفضون العمل في هذه الظروف. هذا التنافس يولّد لدى بعض المواطنين شعورًا متزايدًا بالتهديد الاقتصادي، مما يؤدي إلى تصاعد مشاعر الكراهية والرفض تجاه المهاجرين. كما أن ارتفاع أعداد المهاجرين يشكل ضغطًا إضافيًا على الموارد المالية للدولة، خاصة فيما يتعلق بسياسات الحماية الاجتماعية، التي تسعى إلى ضمان مستوى من الرفاهية للمواطنين.

إجمالًا، فإن استمرار تدفق المهاجرين بطرق غير شرعية يُسهم في زعزعة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، ويؤثر على فاعلية السياسات العامة في الدولة المستقبلة. (إدريس 2018 200–503)

ومن خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة، يتضح أن الهجرة الدولية تُحدث تأثيرًا واضحًا على عدد السكان في الدول المستقبِلة، كما تؤثر على التركيب العمري والنوعي للسكان. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يُلاحظ وجود زيادة في أعداد الأطفال وكبار السن نتيجة لهذه الهجرة، وهو ما يحمل دلالات مزدوجة؛ إذ يُمكن أن يكون له تأثير إيجابي من حيث تعويض النقص الديموغرافي في بعض الفئات العمرية، إلا أن هذه الزيادة السكانية لا تخلو من آثار سلبية، إذ تنعكس على سوق العمل بشكل مباشر. فقد أدت إلى ارتفاع مستويات البطالة بين المواطنين، نتيجة زيادة المنافسة على الوظائف، خاصة من قبل المهاجرين الذين غالبًا ما يقبلون بأجور منخفضة، الأمر الذي يضعف فرص العمل المتاحة للقوى العاملة المحلية، ويثير حالة من التوتر الاجتماعي والاقتصادي داخل الدولة.

- **الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية :**

تحمل الهجرة غير الشرعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التحديات الأمنية، خصوصًا في السنوات الأخيرة، حيث بدأ يُربط بين هذه الظاهرة وبين قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، وهو ما أثار مخاوف بشأن استقرار البلاد وأمنها الداخلي. وتتمثل أبرز هذه التحديات فيما يلي:

- **نشوء مناطق عشوائية (مدن الأكواخ):** يشكّل المهاجرون غير الشرعيين في كثير من الأحيان مجتمعات هامشية في ضواحي المدن، تُعرف بـ"مدن الأكواخ"، وهي مناطق تعاني من الفوضى، وغياب الرقابة الأمنية، وتنتشر فيها جرائم مثل تجارة المخدرات وغسيل الأموال، مما يخلق بؤرًا أمنية خطرة يصعب على السلطات السيطرة عليها.

- **التهديد الثقافي والديني:** أدى تمسك بعض المهاجرين، وخاصة من العرب والمسلمين، بهويتهم الثقافية والدينية إلى صدامات ثقافية مع المجتمع الأمريكي، وقد استغل التيار اليميني المتطرف هذا الواقع للمطالبة بترحيل هؤلاء المهاجرين، مدعيًا أنهم يشكلون تهديدًا للهوية الأمريكية، كما أن عدم امتلاك المهاجرين غير الشرعيين لوثائق ثبوتية يزيد من صعوبة تتبعهم ويُصعّب مهمة الجهات الأمنية في التعامل مع الجرائم المرتكبة داخل هذه الفئة.
- **تهديد الأمن القومي والسيادة:** أشارت دراسة أُجريت عام 2018 إلى أن الهجرة غير الشرعية قد تُشكل خطرًا مباشرًا على الأمن القومي، حيث يُمكن أن تؤدي إلى تهديد السياسات العامة للدولة، ونشوء صراعات بين الأقليات والمجتمعات المستضيفة، فضلًا عن تهديد الهوية الثقافية للدولة. فعلى سبيل المثال، تعاني الولايات المتحدة من ما يُعرف بـ"التهديد اللغوي"، نتيجة الانتشار الواسع للغة الإسبانية بسبب تزايد أعداد المهاجرين من المكسيك ودول أمريكا اللاتينية. (طالب 2011: 220)
- **تنشيط شبكات الاتجار بالبشر:** إن التشديد الكبير الذي مارسته السلطات الأمريكية على الهجرة في السنوات الأخيرة، ساهم في تنشيط الهجرة غير الشرعية، وشجع على انتشار شبكات الاتجار بالبشر ، هذه الشبكات تستغل رغبة الأفراد في الهروب من أوضاعهم الصعبة، وتُعرضهم لمخاطر الاستغلال والعنف والاتجار غير المشروع. حيث تقوم شبكات التهريب باستغلال الظروف الصعبة في بلدان المهاجرين، فتعمل على تسهيل سفرهم مقابل مبالغ مالية مرتفعة، وغالبًا ما تشمل هذه العمليات فئات عمرية متنوعة، من أطفال وشباب وحتى كبار السن، كما تضم أفرادًا من خلفيات ثقافية واجتماعية متعددة، ويُلاحظ أن غالبية هؤلاء المهاجرين ينتمون إلى شرائح اقتصادية وتعليمية متدنية، مما يؤدي إلى تعميق التحديات الأمنية في الدولة المستقبلة، ويُسهم في التأثير سلبًا على هويتها الثقافية والاجتماعية.

**- الآثار الاجتماعية للهجرة غير الشرعية:**

تُواجه الهجرة غير الشرعية تحديات اجتماعية كبيرة في الدول المستقبلة، لا سيما فيما يتعلق بمسألة الاندماج في المجتمع الجديد، فغالبًا ما يعاني المهاجرون، وخاصة غير الشرعيين منهم، من صعوبات

في التكيّف مع البيئة الاجتماعية والثقافية في الولايات المتحدة الأمريكية، نظرًا لاختلاف اللغة، والدين، والعادات، والقيم الاجتماعية.

وتزداد هذه الصعوبات في ظل الصورة السلبية التي تُرسم عن المهاجرين داخل المجتمعات المضيفة، ففي كثير من الأحيان، ينظر السكان الأصليون إلى المهاجرين غير الشرعيين باعتبارهم "مجرمين" أو "عالة" على الدولة، وقد ساهمت وسائل الإعلام، بشكل كبير، في ترسيخ هذه الصورة النمطية من خلال تسليط الضوء على بعض الحوادث أو الجرائم الفردية التي يرتكبها مهاجرون، مما يُسهم في تعميمها على جميع المهاجرين، ويزيد من حالة التوتر والتمييز الاجتماعي تجاههم، اهتمت وسائل الإعلام في بعض الأحيان في ترسيخ صورة سلبية عن المهاجرين، حيث تم تصويرهم على أنهم متطرفون أو إرهابيون، مما عمّق مشاعر الريبة والخوف داخل المجتمع الأمريكي تجاههم.

وقد أظهرت دراسة أُجريت من قبل الباحث (Heath) وآخرين (2016) أن مواطني الدول المستقبلة للمهاجرين يميلون إلى تفضيل أولئك الذين ينتمون إلى نفس العرق أو الخلفية الثقافية، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود تفضيل للمهاجرين اليهود، في حين كان هناك رفض نسبي للمهاجرين المسلمين، كما فضّل المشاركون في الدراسة العمالة الماهرة وأصحاب الكفاءات على العمالة غير الماهرة، وهو ما يشير إلى تمييز قائم على الخلفية العرقية والدينية والمهنية.

وعلى الرغم من إمكانية وجود نوع من التجانس اللغوي أو القيمي بين بعض المهاجرين وسكان البلاد الأصليين، إلا أن فرص الاندماج الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية تبقى محدودة، خاصة بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين، ويرجع ذلك لعدة أسباب، من أبرزها:

- أن الفقراء من المواطنين الأمريكيين يتمتعون بمزايا وحقوق اجتماعية كالرعاية الصحية، وإعانات البطالة، وهي امتيازات لا يحصل عليها المهاجرون غير الشرعيين، مما يُعمق الفجوة بين الطرفين.
- كما أن المهاجرين غير الشرعيين يكونون في حالة ملاحقة دائمة من قبل السلطات الأمنية، مما يدفعهم إلى التنقل المستمر وتغيير محل إقامتهم لتفادي الترحيل، وهذا يُضعف من فرصهم في بناء علاقات اجتماعية مستقرة، ويزيد من عزلتهم داخل المجتمع.

وبالتالي، فإن الهجرة غير الشرعية تُخلّف آثارًا اجتماعية عميقة، لا تقتصر على المهاجرين أنفسهم، بل تمتد إلى المجتمع المستضيف، وتؤثر على مستوى التماسك الاجتماعي والاندماج الثقافي. (قارة 2015: 113-114)

**الآثار القانونية للهجرة غير الشرعية:**

نظرًا للزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين، خاصة من خلال الهجرة غير الشرعية، وتفاقم المشكلات الناتجة عنها؛ فقد سعى المجتمع الدولي إلى تطوير أطر قانونية تنظم شؤون المهاجرين وتحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، وفي هذا السياق، برزت مجموعة من الاتفاقيات والمبادرات القانونية الدولية التي تهدف إلى تنظيم الهجرة وحماية حقوق المهاجرين.

ففي عام 1949، أصدرت منظمة العمل الدولية اتفاقية تتعلق بالهجرة وشؤون العمال المهاجرين، بهدف تحسين ظروفهم وتنظيم تحركاتهم عبر الحدود، ثم تبعتها الأمم المتحدة في عام 1990 باعتماد الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والتي مثلت نقلة نوعية في مجال حماية المهاجرين من الانتهاكات القانونية.

وقد عرّفت هذه الاتفاقية العامل المهاجر بأنه "كل شخص يزاول نشاطًا مدفوع الأجر في دولة لا يحمل جنسيتها". كما ميزت الاتفاقية بين نوعين من العمال المهاجرين:

**العامل المهاجر النظامي:** وهو من يمتلك إذنًا رسميًا للدخول والإقامة والعمل في الدولة المستقبلة.

**العامل المهاجر غير النظامي:** وهو من لا يملك هذه الأذونات، ويُقيم أو يعمل بصورة غير قانونية.

ورغم هذا التمييز، فإن الاتفاقية أكدت على وجوب حماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع العمال المهاجرين، سواء كانوا نظاميين أم غير نظاميين، ومن هذه الحقوق:

- الحق في الحياة والسلامة الشخصية للمهاجر وأفراد أسرته.
- الحماية من التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية.
- الحظر الصريح على الاسترقاق والعمل القسري.
- الحق في الاعتراف بالشخصية القانونية، وعدم الاعتقال أو الاحتجاز بشكل تعسفي.
- المثول أمام القضاء في حال الاتهام، وتوفير العدالة القانونية.
- المساواة مع المواطنين في الحقوق والفرص دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو اللون أو الأصل.

- الحق في حرية التنقل واختيار محل الإقامة داخل الدولة المستقبلة. (مساهل 2018: 43-44)

وفي إطار تعزيز هذا المسار، أنشأت الأمم المتحدة عام 2003 اللجنة العالمية للهجرة الدولية، والتي تتكوّن من تسعة عشر خبيرًا من مختلف أنحاء العالم. وقد بدأت اللجنة أعمالها في عام 2004، وطرحت توصيات ومقترحات بشأن تحسين إدارة الهجرة وضمان توافقها مع المعايير الدولية .

**مبادئ اللجنة العالمية للهجرة الدولية وتنظيم الوضع القانوني للمهاجرين:**

أوصت اللجنة العالمية للهجرة الدولية، التي أنشأتها الأمم المتحدة عام 2003، بعدد من المبادئ العامة التي تشكّل إطارًا قانونيًا وإنسانيًا يجب أن تتبعه الدول والمنظمات في التعامل مع قضايا الهجرة، وقد تمثلت أبرز هذه المبادئ فيما يلي:

**الهجرة يجب أن تكون طوعية وآمنة:** أكدت اللجنة على أن الهجرة لا ينبغي أن تكون نتيجة لظروف قهرية أو حاجة اقتصادية ملحّة، بل يجب أن تتم برغبة حرة من الأفراد، وفي ظروف آمنة تحفظ كرامتهم.

**الاعتراف بدور المهاجرين في التنمية:** على الدول المستقبِلة الاعتراف بمساهمة المهاجرين في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتقدير هذا الدور بما يتناسب مع إسهاماتهم.

**حق الدول في ضبط حدودها:** لكل دولة سيادة في تحديد من يُسمح له بالدخول إلى أراضيها، ومع ذلك ينبغي أن يتم هذا في إطار من التعاون الدولي لاحترام حقوق المهاجرين، والحد من الهجرة غير الشرعية، مع ضمان حقهم في العودة إلى بلدانهم الأصلية دون انتهاك لكرامتهم.

**دمج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة:** يتوجب على الدول العمل على إدماج المهاجرين النظاميين في مجتمعاتها المحلية، من خلال إتاحة فرص العمل، والتعليم، والخدمات الصحية، بما يحقق التعايش السلمي والتنوع الثقافي.

**توعية المهاجرين بحقوقهم وواجباتهم:** من الضروري تمكين المهاجرين من معرفة ما لهم من حقوق قانونية وإنسانية، وما عليهم من التزامات تجاه الدولة المستقبِلة.

**تعزيز الحوار الدولي حول قضايا الهجرة:** شددت اللجنة على أهمية تبادل المشاورات بين الدول، والمنظمات الإقليمية والدولية، لوضع سياسات هجرة فعالة تحترم الكرامة الإنسانية وتحقق التوازن بين متطلبات الأمن وحقوق الإنسان.

- **توصيات واتفاقيات داعمة:**

إلى جانب هذه المبادئ، أصدرت منظمة العمل الدولية عددًا من التوصيات المهمة لتنظيم أوضاع العمالة المهاجرة، أبرزها:

**التوصية رقم 61، ورقم 62، ورقم 68**، والتي تتعلق بتنظيم أوضاع العمال المهاجرين، وضمان توفير بيئة عمل عادلة لهم، وتكافؤ الفرص بينهم وبين المواطنين في الأجور والمعاملة، كما أكدت اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري على أهمية المساواة بين جميع البشر، بغض النظر عن اللون أو العرق أو الأصل القومي، وضمنت هذه الاتفاقية حقوقًا مدنية جوهرية للمهاجرين، منها: الحق في حرية المرور والتنقل، الحق في اختيار محل الإقامة. الحق في مغادرة البلاد والعودة إليها. (William 2018)

وتُعد هذه المبادئ والاتفاقيات بمثابة الأساس القانوني الدولي الذي يُعتمد عليه في صياغة السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة، كما أنها تسلط الضوء على التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بظاهرة الهجرة غير الشرعية، لاسيما في الدول التي تُعد مقصداً رئيسيًا للمهاجرين، كالولايات المتحدة الأمريكية.

**المطلب الثاني: آليات الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الهجرة غير الشرعية:**

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الأولى عالميًا للمهاجرين الدوليين، حيث بلغ عددهم نحو 40 مليون شخص في عام 2010، بما يعادل 12.9% من سكانها. وتتصدر المكسيك قائمة الدول المصدّرة للمهاجرين إلى الولايات المتحدة، إذ يشكّل الممر الحدودي بين البلدين أكبر ممر هجرة دولية في العالم، بعدد بلغ حوالي 12.7 مليون مهاجرًا في عام 2017.

ورغم التشديدات الأمنية والإجراءات القانونية التي تتخذها الولايات المتحدة لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مثل تعزيز الرقابة على الحدود وتقييد الدخول والإقامة، فإن سياسة "لمّ الشمل العائلي" تساهم في زيادة أعداد المهاجرين، حيث تسمح بقدوم أقارب المهاجرين المقيمين مسبقًا في البلاد.

**السياسات الأمريكية في مواجهة الهجرة غير الشرعية:**

رغم أن الهجرة لم تكن تُعد تهديدًا جوهريًا للولايات المتحدة في السابق، إلا أن المواقف تجاهها بدأت بالتغير بشكل كبير منذ الربع الأخير من القرن العشرين، وقد بدأ التوجه المناهض للهجرة يأخذ طابعًا قانونيًا منظمًا مع قانون إصلاح ومراقبة الهجرة الصادر عام 1986، والذي شكّل نقطة تحول في سياسة الهجرة الأمريكية.

حيث شهدت سياسات الهجرة في الولايات المتحدة الأمريكية تشديدًا ملحوظًا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث تم التركيز على المهاجرين، لا سيما غير الشرعيين، باعتبارهم تهديدًا محتملاً للأمن القومي، وفي عام 2006، أصدرت الحكومة الأمريكية قانونًا يُعرف باسم "قانون السياج الآمن" (Secure Fence Act)، والذي يهدف إلى تعزيز مراقبة الحدود ومنع تدفق المهاجرين غير الشرعيين.

كما أظهرت دراسة أُجريت في عام 2012 أن الولايات المتحدة تُفرّق بشكل واضح بين المهاجرين الشرعيين الذين تُمنح لهم حقوق قانونية كاملة، والمهاجرين غير الشرعيين الذين يُنظر إليهم غالبًا كمصدر للتهديد الأمني أو حتى كعناصر إرهابية محتملة، لا سيما إذا كانوا قادمين من دول عربية تُتهم بأنها لا تبذل الجهود الكافية لمكافحة الاتجار بالبشر.

وفي عام 1996، تم اتخاذ إجراءات أكثر صرامة ضد الهجرة غير الشرعية، من بينها:

**تقليص الاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية للمهاجرين:**

حيث تم تخصيص حوالي 12 مليون دولار لبناء سياج أمني ثلاثي الطبقات بطول 14 ميلًا على الحدود الأمريكية–المكسيكية. فرض قيود مشددة على التأشيرات ودخول الأجانب. (بركان 2012)

**السياسات القانونية والتنظيمية:**

تُعد الولايات المتحدة من أكثر الدول إصدارًا للقوانين المنظمة للهجرة، وقد تبنّت مزيجًا من السياسات الردعية والتنظيمية تشمل:

- تشديد الرقابة الحدودية.
- ملاحقة شبكات التهريب والاتجار بالبشر.
- تطوير أنظمة تتبع المهاجرين غير النظاميين
- تعزيز التعاون مع دول الجوار، خاصة المكسيك، للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية.

واعتمدت الحكومة الأمريكية، في هذا الإطار، على أحدث الوسائل التكنولوجية، مثل استخدام الكاميرات السرية والأقمار الصناعية لمراقبة الحدود، كما شملت سياسة مكافحة الهجرة مجموعة من الإجراءات الصارمة، مثل:

- التحقيق والتوقيف والمقاضاة.

- الترحيل الفوري للمهاجرين الذين يثبت انتهاكهم لقوانين الهجرة.
- تشديد الرقابة على منافذ الدخول، حيث تضم الولايات المتحدة نحو 329 منفذًا بريًا وبحريًا وجويًا، يعمل بها ضباط جمارك متخصصون في حماية الحدود وتطبيق قوانين الهجرة

إجراءات الحصول على التأشيرة.

حيث تُشدد الولايات المتحدة على الإجراءات المتعلقة بالحصول على تأشيرات الدخول، وتبدأ العملية بتقديم طلب التأشيرة، حيث يتم تقييم مقدم الطلب لتحديد ما إذا كان يُشكل تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، يلي ذلك إجراء مقابلة شخصية وفحص مسبق للمسافرين على الرحلات الجوية المتجهة إلى الولايات المتحدة، كما يمنح القانون الأمريكي سلطات واسعة لجهات الاحتجاز، التي يُسمح لها باعتقال وترحيل فئات معينة من المهاجرين، مثل:

- المشتبه في انتمائهم لجماعات إرهابية، الذين دخلوا البلاد بوثائق مزورة.
- من تم إدانتهم بمخالفات قانونية. وفي هذه الحالات، يُمنع هؤلاء الأشخاص من العودة إلى الولايات المتحدة، ويتم فرض قيود دائمة على محاولات دخولهم المستقبلية.

**سياسة الولايات المتحدة في التعامل مع المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين:**

تمنح الولايات المتحدة المهاجر الشرعي الذي يلتزم بالقوانين والنظم كافة حقوقه بشكل كامل، وتولي اهتمامًا كبيرًا بحماية حقوقه وتوفير فرص الاندماج والعيش الكريم، بالمقابل، تتخذ الولايات المتحدة إجراءات صارمة تجاه المهاجرين غير الشرعيين، حيث تعتبر كل مهاجر غير شرعي تهديدًا أمنيًا محتملًا ما لم يثبت عكس ذلك عبر تقديم ما يدل على حسن نيته.

وتتعامل الولايات المتحدة مع الدول العربية بشكل فردي، وتفرق بينها دول تُصنف كدول صديقة ودول أخرى تُعتبر معادية، إذ يتركز تعاونها مع الدول الصديقة على الجوانب الأمنية، حيث تقدم مساعدات لبناء الجدران والأسوار، وتدريب حراس الحدود والعاملين في المنافذ الشرعية، بالإضافة إلى تزويدهم بالمعدات والتقنيات التي تسهل أداء مهامهم الأمنية.

وتسير الولايات المتحدة وفق سياسة الإبعاد الفوري لكل من يحاول دخول أراضيها بطرق غير قانونية، سواء عبر التسلل أو استخدام وثائق مزورة، كما تعزز قوانين الهجرة من صلاحيات السلطات في تقليل منح العفو، وتوقف الدعم المالي أو الإعانات للمهاجرين غير النظاميين. بالإضافة إلى ذلك،

تفرض الحكومة غرامات مالية على أصحاب الأعمال الذين يوظفون مهاجرين غير شرعيين، في محاولة لردع سوق العمل غير الرسمي الذي يعتمد على هذه العمالة. (تقارير وزارة الأمن الداخلي DHS حول الهجرة)

**سياسة الهجرة الأمريكية في عهد ترامب – الولاية الأولى (2017):**

مع تولي دونالد ترامب رئاسة الولايات المتحدة عام 2017، أصبحت الهجرة، وخاصة غير الشرعية، واحدة من القضايا المركزية في سياساته، حيث اعتبرها تهديدًا مزدوجًا لـ الأمن القومي والاقتصاد الأمريكي.

وقد اتخذت إدارته عددًا من الإجراءات الصارمة أبرزها:

- بناء جدار حدودي على طول الحدود الجنوبية مع المكسيك.
- تعيين أكثر من 15 ألف ضابط لحماية الحدود وملاحقة المهاجرين غير النظاميين.
- مكافحة ما يُعرف بـ"المدن الملاذ" ( Sanctuary Cities) التي ترفض التعاون مع سلطات الهجرة.
- تطبيق سياسة "عدم التسامح مطلقًا" مع المهاجرين، بما في ذلك:
  - احتجاز العابرين للحدود.
  - فصل الأطفال عن أسرهم ووضعهم في ملاجئ تديرها الحكومة.
  - إدخال الأسر في مسارات قانونية منفصلة، يصعب معها لم الشمل بعد المحاكمات.

كما شهد عام 2017 ،اعتقال أكثر من 110 ألف مهاجر، وترحيل حوالي 61 ألف مهاجر من البلاد، بالإضافة إلى ما سبق، سعت الإدارة إلى تقييد الهجرة القانونية، وخاصة من الدول ذات الأغلبية المسلمة، وذلك من خلال حظر دخول اللاجئين، وتقليص التأشيرات الممنوحة للأجانب.

**الجدل حول سياسة الهجرة في الولايات المتحدة:**

رغم شدة هذه الإجراءات، إلا أن هناك تيارًا مؤيدًا للهجرة داخل الولايات المتحدة، يرى أن سياسة ترامب والهجرة المتشددة تتجاهل المصالح الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالهجرة. ويُطالب هذا التيار بـ:

- تسهيل لمّ شمل الأسر الأمريكية مع أقاربهم من الخارج.
- تلبية احتياجات سوق العمل الأمريكي، خاصة في المجالات التي تتطلب عمالة أجنبية.

- زيادة تأشيرات العمل للعمالة الماهرة والكفاءات العلمية.
- إلغاء بعض أنواع التأشيرات التي لا تُشترط فيها مؤهلات تعليمية أو مهنية، باعتبارها تُشكّل تهديدًا على الأمن الأمريكي.

**سياسة الهجرة الأمريكية في عهد ترامب – الولاية الثانية(2025) :**

شهدت سياسة الهجرة في الولايات المتحدة عام 2025 تغييرات جذرية تحت إدارة الرئيس دونالد ترامب بعد توليه الولاية الثانية، حيث تم تشديد الإجراءات بشكل غير مسبوق بهدف تعزيز الأمن القومي والحد من الهجرة غير الشرعية .تضمنت أبرز السياسات: (تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية للهجرة IOM)

1. **إعلان حالة الطوارئ الوطنية** :حيث تم تصنيف الهجرة غير الشرعية كأزمة وطنية، مما أتاح استخدام القوات العسكرية لمراقبة الحدود.
2. **عمليات ترحيل موسعة** : تم تنفيذ مداهمات واعتقالات جماعية في قطاعات العمل، مع ترحيل آلاف المهاجرين، قبل تعليق بعضها مؤقتًا بسبب التأثير الاقتصادي.
3. **إلغاء الوضع القانوني المؤقت** : تم إنهاء إقامة قانونية لحوالي 500,000 مهاجر كانوا يعيشون بوثائق مؤقتة.
4. **تشديد منح التأشيرات** : فُرضت معايير صارمة لتأشيرات الدخول، تُقيَّم بناءً على سلوك المتقدمين وتوجهاتهم تجاه الولايات المتحدة.
5. **تعزيز الرقابة التكنولوجية على الحدود** : استخدمت تقنيات متقدمة مثل الأقمار الصناعية والكاميرات لمراقبة الحدود الجنوبية.
6. **بناء الجدار الحدودي** : تسارع العمل على إنشاء جدار أمني مع المكسيك وزيادة عدد ضباط حرس الحدود إلى نحو 15,000 ضابط.
7. **سياسة عدم التسامح المطلق** : شملت الترحيل الفوري لكل من يخالف قوانين الهجرة، واحتجاز المهاجرين غير النظاميين، وفصل الأطفال عن ذويهم في بعض الحالات.
8. **حظر دخول اللاجئين** : فرض حظر مؤقت أو دائم على لاجئين من دول معينة، خاصة ذات الأغلبية المسلمة.

وتعكس هذه السياسات تشددًا كبيرًا في ملف الهجرة، مع التركيز على الردع والرقابة الأمنية، وسط جدل داخلي ودولي حول مدى تأثيرها على حقوق الإنسان والاقتصاد الأمريكي.

باختصار، سياسة ترامب في 2025 كانت صارمة جدًا، تركز على تقليل الهجرة غير الشرعية وحماية الأمن القومي، مع تشديد القوانين والإجراءات على المهاجرين.

وأثارت هذه السياسات الهجرة الأمريكية لعام 2025 ، موجة من الانتقادات الدولية، إذ اعتبرتها بعض الدول والمنظمات الحقوقية انتهاكًا لحقوق الإنسان، خاصة ما يتعلق بالفصل العائلي، والاحتجاز، وحظر دخول اللاجئين.

ورغم تشديد الرقابة على الحدود وتعزيز الإجراءات الأمنية بهدف تقليل الهجرة غير الشرعية، فإن هذه السياسات طرحت تساؤلات جدية حول تأثيرها على الاقتصاد المحلي، حقوق الإنسان، وعلاقات الولايات المتحدة الدولية.

وفي ظل تعقيد الظاهرة وتعدد أطرافها، تبقى الحلول الجذرية صعبة التحقيق، ما يبرز الحاجة إلى إصلاح شامل لسياسات الهجرة، يوازن بين حماية الأمن القومي واحترام الكرامة الإنسانية، ويعالج الأسباب العميقة للهجرة في دول المصدر

**الخاتمة**

ختامًا، يمكن القول إن ظاهرة الهجرة أصبحت تمثل تحديًا مركبًا يشمل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فبالرغم من الإجراءات الصارمة والسياسات المشددة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية للحد من الهجرة غير الشرعية، إلا أن تدفق المهاجرين يستمر نتيجة للعوامل الجذرية الدافعة للهجرة مثل الفقر، النزاعات، والبحث عن فرص أفضل للحياة.

لذلك، من المهم أن تتبنى الولايات المتحدة سياسات شاملة تجمع بين الجانب الأمني والتنموي، وتعمل على معالجة الأسباب الأساسية للهجرة لضمان تحقيق استقرار طويل الأمد.

**النتائج:**

بالرغم من حق الدول في وضع السياسات التي تراها مناسبة لمعالجة قضايا الهجرة، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس سياسات تمييزية وعنصرية ضد بعض الفئات من المهاجرين، وخصوصًا المسلمين والقادمين عبر الحدود الجنوبية، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب ومنع تهريب الأسلحة.

تعتمد القوانين والإجراءات الأمريكية بشكل أساسي على تضييق الخناق على المهاجرين الشرعيين، مما أدى بشكل غير مباشر إلى زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وبالتالي تفاقم المشكلة بدلاً من حلها.

**التوصيات:**

- يجب على الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تقنين أوضاع المهاجرين غير الشرعيين المقيمين على أراضيها، بهدف تقليل المخاطر الأمنية وحمايتهم من استغلال عصابات الاتجار بالبشر .
- توفير فرص متكافئة للمهاجرين للوصول إلى الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، لتعزيز اندماجهم الاجتماعي.
- احترام حقوق الإنسان المتعلقة بالمهاجرين، مع العمل على إنشاء إدارة دولية متخصصة لتنظيم شؤونهم ووضع أطر واضحة للتعامل مع الفئات الأكثر ضعفًا.
- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للمهاجرين، والعمل على دمجهم بشكل فعال داخل المجتمعات المستضيفة.
- تحمل الدول المستقبلة المزيد من المسؤولية تجاه اللاجئين في الدول النامية، لتقليل اللجوء للهجرة غير الشرعية الناتجة عن الأوضاع الإنسانية الصعب

**الهوامش**

1. دريدي، فاطمة إبراهيمي قدور. الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها .مجلة مجتمع .. المجلد الخامس .العدد الأول ، جوان 2020ص9 .
2. بورزق، أحمد حجاج مليكة. أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع ،لمجلد الأول ،مارس 2018. ص280 .
3. دكاني، محمد جلي خالد. الهجرة غير الشرعية بين التجريم والإباحة. رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور \الجلفة . الجزائر ،2021 ص 2
4. البقاعي، برهان الدين إبراهيم. الإعلام بسن الهجرة إلى الشام لبنان .مشار إليه في دريدي فاطمة ،إبراهيمي قدور، .مرجع سبق ذكره ص 10

5-ابن منظور. لسان العرب المجلد الخامس عشر .بيروت . دار صادر الطبعة السادسة،2000.ص22

6-مجدوب، معمر. جريمة الهجرة غير الشرعية واليات مكافحتها في التشريع الجزائري والمعاهدات الدولية . رسالة ماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة الدكتور مولاي الطاهر الجزائر 2020 ص8

7-غريب، روميساء؛ بن صويلح، بثينة. حدود المسؤولية الجنائية لجرم الهجرة غير الشرعية . رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية .جامعة 8 مايو 1945 .الجرائر 2021.ص3

8-صبري، عبدالقادر المدهون. كتاب الهجرة غير الشرعية والتربية "تفكيك العلل وتحليل الأسباب ، اصدارات المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية السياسة والاقتصادية المانيا برلين ،الطبعة الاولي .سنة 2023م .ص 21 . 22

9- عبد الفتاح، نجاح. الهجرة عبر المتوسط في إطار اتفاقيات الشراكة الأوربية المتوسطية .مجلة البحوث المالية والتجارية . 2014 ص 464-501

10-الدليمي، ساهر. مشكلة الهجرة العربية إلى أوربا بعد ثورات الربيع العربي 2010-2016. رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة اليرموك .الأردن . 2017

11-سليمان، سالم. هجرة الكفاءات العربية غلى الخارج : أسبابها وأثارها . مجلة المعرفة ، جامعة الزيتونة، 2015، ص 257-258.

12-عمراني، نادية. دور الجهود الدولية ، الإقليمية والوطنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية مجلة جيل حقوق الإنسان ، 2015 ص 99-101 .

13-صالي، محمد. الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية .مجلة للدراسات الاجتماعية .مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ،2014 ص 118-120.

14-بلخيرة، محمد. هاجس الهجرة المغاربية إلى أوروبا هل تشكل العمالة الشرقية بديلاً ،مجلة المح كمة ،مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع ، ،2013 ص 204-206.

15-شوقي، أسماء. الهجرة كمعطي أمني اجتماعي : ضرورة أمننة الهجرة في ظل صدام الحضارات. مجلة جبل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية مركز جيل البحث ،2018 ص 47-49

16-إدريس، عبد المطلب عبد المولى، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط ،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس ، العدد (1) ،2018ص 500 -503

17-طالب، مصدق. الضمانات الدولية والداخلية لحقوق العمال المهاجرين .مجلة الحقوق .الجامعة المستنصرية العدد (15) ، 2011ص 218- 220.

18- قارة، وليد. الآليات الدولية لحماية حقوق العمل المهاجرين وأفراد أسرهم بين الواقع والمأمول . مجلة الندوة للدراسات القانونية ع (5) 2015، ص 113-114.

19- عبدالرحمن ، مساهل (2018) .سياسات إدارة الهجرة الدولية : نظرة عامة على جهود المنظمات الدولية وسياسات دول الاستقبال . مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا . جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف .ع (18) ص 43-44.

20-Kandel,William A .(2018). A Primer on U.S.Immigration Policy Congressional Research Service.

21- بركان، فائزة. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة ، رسالة ماجستير، سنة،2012

22- تقارير وزارة الأمن الداخلي الأمريكية ( DHS) حول الهجرة.)

23- تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة (.IOM) (

آب/أغسطس 2025. تقرير يحتوي إحصائيات محدثة حول عدد المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة، خصائصهم، والأقاليم التي يقيمون فيها.